معوقات برامج التنمية المستدامة في المجتمع الليبي 4

د.عبدالفتاح عبد الرحيم المسماري

جامعة بنغازي قسم علم اجتماع

الملخص:

تشكل التنمية المستدامة واحداً من أهم المواضيع التي تلعب دورا فاعلا في تحسين مستوى حياة الأفراد من مختلف الجوانب، لا سيما الاجتماعية منها، وخاصة في الدول النامية التي لا زالت تصارع من أجل الخروج من دائرة التخلف, الذي ما انفك يقض مضجعها، ويعكر صفو حياتها, خاصة فيما يتعلق بعملية رفع مستوى المعيشة وإحداث تغيرات إيجابية على مختلف الأصعدة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية, معتمدة في ذلك على إعداد خطط مبرمجة هادفة تراعي إمكانياتها المتاحة في إطار وعاء زمني محدد, فعمليات التخطيط والتنمية المستدامة في ليبيا عانت على مستوى البيئة الاجتماعية الحاضنة لمشاريع التنمية, إضافة إلى عدم تحقيق تلك النتائج العملاقة خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات النفطية التي تتوفر عليها الدولة الليبية, ومن هذا المنطلق تمحور هذا البحث حول معوقات برامج التنمية المستدامة في ليبيا, وأهم المراحل التي شكلت الانطلاقة الأساسية لها, بالإضافة إلى استعراض مفهوم التنمية المستدامة والتخطيط والتنمية الاجتماعية, وأهم التحديات الاجتماعية التي تعترض خطط التنمية المستدامة في ليبيا, حيث تهدف الدراسة إلى إبراز تأثير الصعوبات الاقتصادية والثقافية على التنمية المستدامة في ليبيا, كما تسعى لإبراز دور المشاريع التنموية، ومدى نجاحها في إحداث نقلة على المستوى الاقتصادي, بالإضافة إلى متطلبات وخطط التنمية المستدامة في قطاعاتها المختلفة, وأخيرا التركيز على الشروط اللازمة لضمان نجاح خطط التنمية المستدامة في الدول النامية التي تحاول جاهدة الخروج من دائرة التخلف الاجتماعي

والاقتصادي، وكيفية دور التخطيط المبرمج في نجاح برامج التنمية المستدامة, وسوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي السردي التحليلي في عرض المادة العلمية ومراعاة التسلسل الفكري لعناصر الموضوع, انطلاقا من إعطاء فكرة عن تاريخ التنمية في ليبيا وعواملها, وتحديد بعض المفاهيم ذات العلاقة، ومن ثم الشروع في عرض العناصر الأخرى, وسوف يتم تقسيم البحث إلى عدة عناصر تشمل على المقدمة التي تتضمن منهجية البحث, وعناصر الموضوع وتفصيلاته, وأخيرا الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات, وقائمة المراجع التي تم استخدامها.

الكلمات الرئيسية: برامج التنمية المستدامة, التخطيط, التنمية الاجتماعية.

المقدمة:

حين شرعت الدول النامية تفكر في الخروج من دائرة التخلف الاجتماعي والاقتصادي الذي ألقى بظلاله على شتى نواحي الحياة الاجتماعية فيها, أخذت في الإعداد للخروج من حالة التدهور المعيشي المتفشي فيها, ولم يكن أمامها من خيار إلا البدء في رسم خطط تنموية تعمل على إحداث تغيير إيجابي يكون بمثابة انطلاقة نحو مستقبل أفضل, وبالفعل شرعت في تطبيق برامج التنمية المستدامة الهادفة إلى تحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية والثقافية في هذه الدول النامية الطامحة لحياة أفضل, غير أنها دخلت في منعطف الفشل في تحقيق مجمل الأهداف المرغوبة، والتي تطمح للوصول إلى معظمها, حتى يتسنى لها متابعة المراحل التي تليها تباعا, فبرامج تخطيط التنمية المستدامة في هذه الدول اصطدمت بجدار عريض من المعوقات والتحديات التي بددت أحلامها في التطور الاجتماعي والاقتصادي المنشود، فالتنمية الاجتماعية تنطوي على مجموعة من البرامج الاجتماعية التي تتطلب تظافر كل الجهود الحكومية والأهلية لضمان نجاحها بالشكل الأمثل, فهي تشترط في خططها ضرورة الإيمان بها وبأهدافها التي وضعتها من أجل تحقيقها, كما تحتاج إلى الإعداد الجيد، ومراعاة الموارد المتاحة, إضافة إلى العوامل الثقافية، ونمط القيم السائدة في المجتمعات، والتي تشكل عاملا جوهريا في دعم خطط التنمية الاجتماعية, ونتيجة لتلك المعوقات التي تتجسد في مشاكل التصنيع، وقلة الموارد الطبيعية، وانتشار الأمية، وسوء التعامل مع السياسات التنموية في أغلب المجالات, إضافة الى التركيبة الاجتماعية المعقدة التي تناهض التغيير، وتتمسك بالنمط التقليدي لتلك المجتمعات, ومن هذا المنطلق تركز هذه الورقة على معوقات عملية التخطيط لبرامج التنمية في ليبيا وتاريخها، والمراحل التي مرت بها, وتتمثل أهمية الموضوع في كون هذه المعوقات في عملية تخطيط التنمية في المجتمع الليبي ساهمت في فشل

مشاريع التنمية الاجتماعية في عدة قطاعات، الأمر الذي نجم عنه ازدياد حالة التخلف الاجتماعي, ولا بد من اتخاذ كافة التدابير العلمية للتغلب عليها.

تهدف الورقة لإعطاء فكرة عن معوقات برامج التنمية المستدامة في ليبيا, كما تهدف- أيضا- إلى تسليط الضوء على المعوقات الاجتماعية للتنمية المستدامة في ليبيا, كذلك تحديد أهم عناصر التنمية الاجتماعية, وتسليط الضوء على المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية للتنمية المستدامة في المجتمع الليبي, بالإضافة إلى التعريف بآثار تلك المعوقات لتجاوزها, ومحاولة التوصل لبعض المقترحات التي من شأنها الدفع بالتنمية بأفضل صورة ممكنة، وسوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي السردي التحليلي في عرض المادة العلمية، ومراعاة التسلسل الفكري لعناصر الموضوع, انطلاقا من إعطاء فكرة عن تاريخ التنمية في ليبيا وعواملها, وتحديد بعض المفاهيم ذات العلاقة، ومن ثم الشروع في عرض العناصر الأخرى, وسوف يتم تقسيم البحث إلى عدة عناصر تشمل على المقدمة التي تتضمن منهجية البحث, وعناصر الموضوع وتفصيلاته, وأخيرا الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات, وقائمة المراجع التي تم استخدامها.

مفهوم التخطيط:

عرفه ثروت بأنه مجموعة من العمليات المنظمة الموجهة، وذلك عن طريق حصر الإمكانيات المتاحة في المجتمع المادية، وتحديد مطالبه، وتقدير حاجاته تقديرا واقعيا، ووضع الخطط الشاملة المتكاملة لتحقيق هذه الحاجات، والمطالب خلال فترة زمنية معينة طبقا للفلسفة التي يتحرك المجتمع خلالها. (ثروت. 1999. ص 33).

مراحل التخطيط:

1- مرحلة أهداف الخطة:

هي التي تتحدد فيها الأهداف العامة، والتوجهات طويلة المدى التي يود المجتمع الوصول إليها .

2- مرحلة وضع الخطة:

رسم خطة تنفيذية قادرة على ترجمة الأهداف و الاتجاهات إلى واقع ملموس.

3- مرحلة القيام بمتابعة الخطة:

متابعة الخطة أثناء التنفيذ و كذلك بعد التنفيذ للتعرف على السلبيات التي رافقت مرحلة التنفيذ، و أسباب القصور في التنفيذ إن وُجدت.

4- مرحلة التقييم. (ثروت. 1999. ص 34).

ويتضمن التخطيط مجموعة من العمليات الاجتماعية والفنية والتي يمكن تحديدها في الآتي:

ا- تحديد الأهداف والأولويات والتنسيق بينها.

ب- جمع البيانات والمعلومات في المجال الديموغرافي، وتشمل عدد السكان، والنوع، والتوزيع الجغرافي, وفي مجال إنتاج الدولة في مجال التجارة الخارجية، قيمة التصدير والاستيراد, في مجال الإمكانيات المتاحة للدولة عامة كالفحم والحديد والغاز والنفط.

ميادين التخطيط:

الميدان الطبيعي وهو أن يكون التخطيط في الموارد الطبيعية، يعني بالمحافظة على الموارد الطبيعية، مثل التربية، وموارد المياه، والمناجم، وموارد الطاقة المختلفة، والطرق وغيرها.

الميدان الاقتصادي وهو يسعى بالدرجة الأولى إلى رفع المستوى المعيشي، وتوفير الاحتياجات الضرورية لكل أفراد المجتمع.

الميدان الاجتماعي ويهدف التخطيط الاجتماعي إلى العناية بالصحة العامة، والإسكان، والبطالة ومكافحة الجريمة، والانحراف. (ثروت. 1999. ص34 –35). الميدان الثقافي ويهتم بالشوؤن المكتبية، وتكوين المؤسسات العلمية المختلفة، والهيئات الثقافية، وتوزيعها بشكل عادل على المناطق الجغرافية المختلفة في المجتمع، وإقامة المعارض الفنية، وغيرها من أمور الثقافة.

شروط الخطة:

الشمول: لتكون الخطط شاملة لا بد من الحصول على بيانات كاملة لتغطي جميع احتياجات القطاع.

الخصوصية: بحيث تتعلق البيانات بالبيانات المطلوبة وحدها، فكلما زادت خصوصية البيانات زادت أهميتها.

الكفاية أو الكمال: أي تكون البيانات المطلوبة في مختلف البيانات كاملة، ولا تنطوي على أي ثغرة.

المرونة: ينبغي أن تكون البيانات قابلة للمرونة بحيث نستطيع التغيير فيها.

الدقة: من المفروض أن تكون البيانات حقيقية، تعبر عن أشياء ووقائع تعبر عن وجود بيانات حقيقية. (ثروت. 1999. ص 35– 36).

مفهوم التنمية الاجتماعية:

يتضمن مصطلح التنمية الاجتماعية على أغلب أنواع النشاط القومي الاجتماعي الذي يهدف لتحسين حياة الأفراد, لذا نجد الباحثين قد تعددت آراؤهم حول هذا المصطلح على النحو الآتي:

عرفها كوستيلو بأنها: خطوات مدروسة لإحداث تغيرات مرغوبة تعمل علي تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان، ورفع مستوى المعيشة. (اكوستيلو.1984.ص 57).

كما يعرفها الدكتور مصطفى التير بأنها: تشير إلى المدى العريض من الأنشطة المنظمة التي تقوم بها الحكومة لتلبية رغبات كافة أفراد المجتمع في تحسين الأوضاع المعيشية في المجتمع (التير.1980.ص41).

ويعرفها الدكتور محجوب الفائدي بأنها:

مجموعة من الخطط التنموية التي تقوم بها الدول لمعالجة مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واستغلال الإمكانات المتاحة من أجل خدمة سكان المجتمع. (الفائدي. 2004. ص 27).

استنادا على ما سبق عرضه من تعريفات للتنمية الاجتماعية يمكننا أن نستخلص بأن التنمية الاجتماعية نسق متكامل من الخدمات، والبرامج المنظمة، والمدروسة تضعها أجهزة المجتمع لكي تلبي احتياجات الأفراد، وتساعدهم في التغلب على المشاكل، والعقبات التي تقف دون تكيفهم الاجتماعي, وتحقق لهم درجات مناسبة من الاستقرار الاجتماعي للوصول لأقصى درجات الرفاهية الاجتماعية، وتشمل هذه الخدمات والبرامج تحسين جميع مجالات الحياة, كالصحة, والاسكان, والضمان الاجتماعي, والقانون, والتعليم، فهي تسعى لتحقيق التكامل في برامجها وخدماتها.

عناصر التنمية الاجتماعية:

للتنمية الاجتماعية مجموعة من العناصر الأساسية، والتي تعمل على نجاح برامجها الاجتماعية، ويمكن سردها كالآتي:

1- التغير البنائي:

ويعتمد على إفراز أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف بشكل نوعي مع الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع, ويشتمل على حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع ,كما أن التغير البنائي يهدف لتغيير واضح في بناء المجتمع وإعادة تنظيم شكله الاجتماعي مما يترتب عنه تبلور أدوار جديدة لأفراد المجتمع تختلف عن أدوارهم السابقة التي كانوا يمارسونها في الماضي.(شفيق.1996.ص106).

كما يرتبط التغير البنائي بشكل مباشر بالتنمية الاقتصادية، فلا يمكن أن يحدث تيار تنموي قوي من غير انتعاش اقتصادي يسهم في تحسين مستويات المعيشة في المجتمعات النامية, التي يتطلب التغيير فيها نهضة تنموية تعتمد بشكل كبير على تطور اقتصادي على محتلف الأصعدة مما يفسح المجال لإحداث التغييرات المطلوبة بالشكل الأمثل.

2- الدفعة القوية:

لكي تتخطى المجتمعات النامية مرحلة التخلف الاجتماعي والاقتصادي لا بد لها من دفعة قوية نحو مسار التحسن والارتقاء نحو وضع أفضل, وقد تحتاج لدفعات قوية متتالية للحصول على تحولات جوهرية وفعالة تعمل على نقل تلك المجتمعات لوضعية أفضل تكون حافزا لمزيد من التطور الاجتماعي, ويمكن أن تحدث تلك الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بواسطة تقليل التفاوت في الثروات بين المواطنين، وتوزيع الخدمات بشكل عادل بينهم, والتأكيد على إلزامية التعليم، وبشكل مجاني, تحسين الخدمات الصحية، ورفع الوعي الصحي, التوسع في مشاريع الإسكان والإعمار، وتحسين الأوضاع المعيشية بشكل عام. (شفيق.1996.ص110).

3- استراتيجية ملائمة:

تعني الإطار العام، أو الخطوط العريضة التي تحددها وترسم معالمها السياسة الإنمائية التي تم وضعها استعدادا للانتقال من حالة التخلف إلى وضعية النمو الذاتي, وتعتمد الاستراتيجية بشكل أساسي على الإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف المعدة مسبقا, ومن أهم عناصر تلك الاستراتيجية التي تراعي تحقيق التوازن بين رأس المال المادي من جهة، وبين رأس المال البشري من جهة أخرى. (شفيق.1996.ص117).

مفهوم التنمية المستدامة:

يعتبر مفهومها حديثا في مجال البيئة والتنمية، هذا الأسلوب الجديد المقترح للتنمية الاقتصادية كبديل لأسلوب التنمية التقليدي لأنه يأخذ بعين الاعتبار المشكلات البيئية, ويهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية الحياة من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل، أو قدرة المجتمع الاستيعابية لعدد سكانه مقارنة بإمكانياته، وموارده المتاحة للأنظمة البيئية المحيطة, و تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتخذ من الفرد محورا أساسيا لها، إن مفهوم التنمية المستدامة برز لأول مرة خلال مؤتمر إستكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة، والذي مثل خطوة واضحة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة, هذا المؤتمر يعتبر بمثابة شهادة ميلاد للتنمية المستدامة لم تضمنه من اعتراف صريح بضرورتها للفرد والمجتمع، وكان له الأثر الفعال في تطور المفهوم وانتشاره، وسوف نقوم بتحديد مفهوم التنمية المستدامة على النحو الآتي:

يعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة بأنها:

تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في ظل الكتلة البشرية المتزايدة في العالم . (البريدي .2016. ص 360).

كما تعرف بأنها:

المدى العريض من الأنشطة المنظمة التي تقوم بها الحكومة لتلبية رغبات كافة أفراد المجتمع في تحسين الأوضاع المعيشية وتطوير المدن والأعمال التجارية والأراضي، ويمارس هذا النوع من التنمية سعيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المجالات، ويشترط فيها أن تتماشى مع الحاضر من خلال تلبية احتياجاته ومتطلباته، دون المساس بمتطلبات المستقبل والأجيال القادمة. (البريدي .2016. ص 361).

ومن هذا العرض لمفهوم التنمية المستدامة يتضح لنا أنها عملية أساسية لإحداث نمط متطور من الحياة الاجتماعية التي تقلل من معاناة الإنسان بحل جميع مشكلاته والتقليل من حجم المعاناة التي يعيشها، خاصة في الدول النامية التي تعاني من ويلات الفقر والجهل والحروب, وتعتمد في ذلك على خلق توازن مدروس بين الحاضر والمستقبل في استثمار الموارد المتاحة.

برامج التنمية المستدامة:

ا- العمل على تحسين الوضع الاقتصادي للفرد، ومساعدة الفقراء والمحتاجين، وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.

ب- خلق الوعي الاجتماعي تجاه قضايا التنمية وبرامجها بما فيها البيئة ومستوى الخدمات.

ج- تحسين مستوى الخدمات العامة، ونشر الثقافة الإيجابية تجاه البيئة والمجتمع.

د - زرع القيم الإيجابية، وتجسيد المسؤولية الجماعية تجاه كل قضايا المجتمع.

و- خلق قنوات اتصال بين كافة شرائح المجتمع للتعبير عن احتياجاتهم مع أصحاب القرار في المجتمع.

هـ- محاربة الجهل، وانتشار الأمية، والعمل على تنفيذ برامج محو الأمية بشكل علمي مدروس.

وفق ما سبق حصره من برامج تنموية يتضح لنا أن التنمية المستدامة تسعى لإحداث تحولات في الأوضاع التي يعيشها الأفراد من خلال تقديم كافة الوسائل الداعمة للمجتمع ومؤسساته المختلفة دون استثناء وبشكل يجعلها تسير وفق نسق واحد حتى تحقق أكبر قدر من التوازن, والدفع بها نحو أعلى درجات التطور الاجتماعي، فهي تمس الجوانب الثقافية والاجتماعية والسلوكية التي تعتبر عنصر غاية في الأهمية، خاصة فيما يتعلق باستيعاب وظيفة التنمية المستدامة، والتفاعل معها بجدية وإيجابية, كما تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية إلى جانب تحفيز الأهالي على الانخراط في برامج التنمية المستدامة، ودعمها لوعيهم بضرورتها لهم في الوقت الحالي، ولأبنائهم في المستقبل حتى يتسنى لهم العيش بشكل يكفل لهم حقوقهم في التعليم والصحة، ورفع مستوى الخدمات العامة في مختلف الأنظمة الاجتماعية في جميع القطاعات .(بزن .1997.ص 3-4).

متطلبات التنمية المستدامة في ليبيا:

1- الغذاء:

يمثل الغذاء العنصر الأكثر أهمية في قائمة الحاجات الأساسية، فهو محور عمل الإنسان، وحياته ومن خلاله يستطيع الحصول على ما يلزمه من قدرة على العمل، والوضع الغذائي الأمثل هو أن يحصل الفرد على ما يكفيه من المواد الغذائية اللازمة للمحافظة على صحته، وبما يتلاءم مع تفضيلاته, فالفرد السليم التغذية أكثر نشاطا و أوفر صحة من الفرد الذي يعاني من سوء التغذية، إن سوء التغذية هي

نقص الحصة الحرارية اليومية، والغذاء السليم لا يقاس بكمية الطعام التي يتحصل عليها الفرد فحسب، وإنما بنوعية الطعام أيضا الذي يتناوله، ومن هذا المنطلق لا بد من توفير مستوى معيشي مناسب للفرد يكفل له الحصول على غذاء صحي، ونظيف يمده بالصحة التي تؤهله للعمل والإبداع، وتبعد عنه شبح الجوع. (جزان.ص1-2-3).

واستنادا على ما سبق نلاحظ إن أغلب سكان الدول النامية لا يجدون الطعام الكافي، سواء كان ذلك راجع إلى الحوادث المناخية كالجفاف، أو إلى الحروب، وحتى الذين يجدون منهم الطعام فإن أغلب طعامهم يحتوي على النشويات وتقل فيه كمية اللحوم مما جعل سكانها يعانون من سوء التغذية، وبالتالي يكونون أقل نشاطا، وأكثر عرضة للأمراض مما يقلل إنتاجيتهم كثيرا, إن سوء التغذية يمثل سببا رئيسيا لوفيات الأطفال، إذ يبلغ معدل الوفيات بين الأطفال في الدول النامية ضعف معدله في الدول المتقدمة، وتعتبر تكلفة الوقاية من الآثار التي تنجم عن سوء التغذية متواضعة بالمقارنة بالأضرار و الخسائر الناجمة عنها.

2- الكساء:

نشأت الحاجة إلى الكساء منذ نشأة الإنسان على الأرض، كوسيلة لدرء آثار الطبيعية من حر وبرد ورياح عن جسمه، و يقال إن الإنسان الأول التحف بلحاف الأشجار كأول ما وقعت عليه يداه، ثم كانت جلود الحيوانات التي يجدها ميتة في البداية، ثم ما يصطاده بعد ذلك الوسيلة المثلى ليكسو نفسه عندئذ, ولا بد أن يكون قد مضى على الإنسان وقت طويل، حتى استطاع من خلال مسلسل المشاهدة في اكتساب المعارف والتجربة، أن يكتشف إمكان استخراج الألياف من المكونات التي تحتوي عليها، كما أن استخدامات الملبس قد تطورت هي الأخرى من وسيلة لستر عورة الإنسان إلى أداة للتمييز الديني أو الوظيفي، وللتدليل على المركز الاجتماعي، وهكذا تطورت مصادر إنتاج الكساء وتعددت استخداماته، وظهرت الصناعات

الحديثة الموجهة، ليس فقط نحو توفير حاجات الفرد من الكساء، بل كذلك موجهة للمتطلبات المنزلية، وتغذية الصناعات الأخرى, وقد عملت التنمية المستدامة في برامجها على التشديد على ضرورة القضاء على الجوع ومكافحة مشكلة نقص الغذاء، والملبس الملائم الذي يعتني بمظهر الإنسان ويقيه برد الشتاء وحر الصيف. (جزان. ص 4-5).

3- **المسكن:**

يقصد بالمسكن ذلك المكان الذي يأوي إليه الفرد، ويحميه من تقلبات الجو، ويرتاح فيه نفسيا وجسميا، ويشمل المسكن الخدمات الضرورية اللازمة للمعيشة مثل دورة المياه، والكهرباء، والأثاث، وقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المّتحدة أن عام 1987 سيكون السنة الدولية لإيواء من لا مأوى لهم من الفقراء والمساكين المشردين في كل مكان ووضعوا لهذه السنة هدفين أساسين في سبيل تحقيقها:

1. تحسين المأوى وإحياء بعض الفقراء والمحتاجين حتى نهاية العام، وخاصة في بلدان الدول النامية.

2. شرح طرق ووسائل تحسين المأوى، وأحياء جميع الفقراء والمحتاجين، وتقديم كافة أشكال الدعم المادي لهم، ورفع مستوى المعيشة لهم.

3- دعم البرامج الإسكانية في مختلف المناطق حسب المواصفات الصحية اللازمة لحياة الفرد بشكل يكفل له الحصول على مستوى ملائم من الحماية.

وقد ركزت التنمية في برامجها على أهمية النهوض بمستوى الإسكان الحضري والريفي على حد سواء، للحد من انتشار الأمراض والمشاكل الصحية جراء سوء التهوية والإضاءة الطبيعية, ففي الأحياء الفقيرة نجد اكتظاظاً هائلاً ومساكن ملاصقة لبعضها دون مراعاة للمواصفات الإنسانية. (جزان .ص 6).

4- التعليم و الثقافة:

ليس هناك أدنى شك في أن التعليم يعد حاجة أساسية للمواطن من جهة، وللمجتمع من جهة أخرى، بحكم الدور الذي يقوم به في تطوير وتنمية وصقل الموارد البشرية، تلك الموارد التي تعد الطاقة الحقيقية لدفع عجلة التنمية وخاصة في البلدان التي عانت من تخلف استمر طويلا, وغنيُ عن البيان كذلك أن الاحتياجات التعليمية من منظور التنمية لا تتوقف عند محو الأمية وبناء المدارس، وإنما تشمل بالإضافة إلى ذلك، توفير فرص حقيقية للتعليم، وتنمية القدرات الذهنية، واكتساب المهارات العلمية، وتيسير حصول السكان على تلك الفرص أمام الجميع، للانتفاع بمستوى الخدمات التعليمية بكل ما يترتب على ذلك من توفير المدخلات الاقتصادية الملائمة، وتحقيق التناسب الكمي والملائمة الكيفية بين ما يتاح من صنوف التعليم، وما يحتاجه مجتمع يصبو إلى النمو الذاتي المستقل، كما تعد نوعية التعليم والتدريب مؤشرا على نوعية القوى العاملة في المجتمع. (جزان .ص 6-7).

4- الخدمات العامة:

حيث تشكل الخدمات العامة ومستوى تطورها في المجتمع واحداً من القضايا المهمة في برنامج التنمية، فهي تمثل الجانب الأكثر تأثيرا على حياة الأفراد, من خلال تحسين وسائل المواصلات العامة، وربطها ببعضها، وسهولة التنقل, ودعم البنية التحتية، ومد الطرق المنظمة, أيضا العناية بالصرف الصحي، والحد من مشاكله خصوصا في فصل الشتاء, ومعالجة مشاكل الكهرباء، والمياه، وتحسينها لأكبر قدر ممكن، حتى يتسنى لهم العيش من دون مشكلات تعكر حياتهم .(زرنوح.2005.ص 129).

سمات التنمية المستدامة:

ا- إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا، وأكثر تعقيدا، وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

ب- إن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.

ج- إن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية، والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

د- إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر والكمية والنوعية لهذه التنمية.

هـ- تحقيق معدل مرتفع للدخل، وازدياد الرفاهية الاجتماعية.

و- دعم المشاريع الاقتصادية ورفع مستوى دخل الفرد, وتنويع مجالات النمو الاقتصادي، وتشجيع الصناعات المحلية في الدول النامية بشكل خاص.

ز- وضع الخطط على المدى القريب والبعيد بشكل علمي مدروس بشكل دقيق وقائم على ما هو متاح من إمكانيات مادية وبشرية.

غ- تحسين قدرة المجتمع في مختلف الجوانب الخدمية من خلال دعم مؤسساته، وتطويرها بما يتلاءم مع التغييرات التي تسعى إليها برامج التنمية حتى لا تكون تلك المؤسسات بمعزل عن ما تسعى اليه برامج وخطط التنمية المستدامة. (جابر.2005.ص 2-3).

اهداف التنمية المستدامة:

1- الاندماج والتكامل البيئي: أي اندماج اهتمامات الحفاظ على الحيوية والتنوع البيئي في مجمل أعمال المجتمعات البشرية. والالتزام بإجراءات حماية جودة البيئة والإدارة المستمرة لاستثمار الحيوانات والنباتات واستهلاكها.

2- تحسين العدالة الاجتماعية: أي تسهيل إشباع الحاجات الأساسية للتجمعات البشرية الحالية والمستقبلية، وتحسين جودة الحياة، وتوفير فرص العمل للجميع وكذا التعليم والعناية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والسكن الجيد، واحترام حقوق وحرية الأفراد من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرار.

3- تحسين الفاعلية الاقتصادية: أي تشجيع الإدارة المثلى للموارد البشرية والطبيعية والمالية بغية السماح لإشباع حاجات التجمعات البشرية من خلال تحميلهم المسؤوليات للمؤسسات والمستهلكين تجاه السلع والخدمات التي ينتجونها، ويستخدمونها، ومن خلال إقرار السياسات الحكومية المقبولة مثل:(مبدأ ملوث/مستخدم دافع الضرائب، وتحمل التكاليف البيئية والاجتماعية، واقتصاد الضرائب). .(الجلال.2009.ص 11-12).

4- العمل على إنقاص نسبة من يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف في كافة بقاع العالم، والحد من معاناتهم.

5- إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي، ومحاربة الجهل والأمية بكل الطرق المتاحة في المجتمع.

6- التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من أسباب القوة عن طريق إزالة التفاوت بينهما في التعليم الابتدائي والثانوي.

7- إنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع نتيجة الفقر، وقلة الإمكانيات الطبية التي تعمل على خلق مناخ صحي لهم.

8- إنقاص معدلات الوفيات أثناء الولادة عن طريق رفع مستوى الخدمات الطبية إلى أعلى درجاتها المهنية.

9- تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية الفعالة القادرة على الاستمرار في تنفيذ خطط وبرامج التنمية .(الجلال.2009.ص 13-14).

وفق ما سبق يتضح لنا أن التنمية المستدامة تهدف لإحداث تحولات في الأوضاع التي يعيشها الأفراد من خلال تقديم كافة الوسائل الداعمة للمجتمع ومؤسساته, والدفع بها نحو أعلى درجات التطور الاجتماعي، فهي تمس الجوانب الثقافية والاجتماعية والسلوكية, كما تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية إلى جانب تحفيز الأهالي على الانخراط في برامج التنمية.

التنمية المستدامة والبيئة:

ركزت التنمية المستدامة بشكل كبير على البيئة ومشاكلها المتعددة، والتي تعتبر تهديداً لحياة الكائنات الحية بمختلف أنواعها, كما اتخذت من البيئة إحدى أولويات عملها من خلال وضع برامج خاصة تعمل على حماية البيئة والحفاظ عليها, وقد مثل حادث انفجار مفاعل تشرنوبيل في الاتحاد السوفيتي (في السابق) عام 1986، وتلوث شواطئ ألاسكا بالبترول عام 1987 تحولا أساسيا في النظرة إلى العلاقة بين البيئة والنمو الاقتصادي وبأن التنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما، ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير جميع ظروفه الطبيعية والحياتية يجعل حياته أكثر رفاهية. (الكنز .2009.ص 43-44).

وأصبحت التنمية المستدامة خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي، وتم إعلان أن للبيئة واجبات وحقوقاً يجب أن تراعى، وتضمنت ما يلي:

ا- مسؤولية الدولة في عدم إلحاق أضرار بيئية بالدول الأخرى، أو بمناطق تتجاوز حدود ولايتها.

ب- حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها بأي شكل من الأشكال.

ج- تتعاون الدول بروح من المشاركة العالمية في حفظ واسترداد صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض.

د- تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى ذي الصلة.

هـ- تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة، وينبغي أن تعكس المعايير البيئة والأهداف والأولويات الإدارية السياق البيئي والإنمائي الذي تنطبق عليه.

و- تضع الدول قانونا وطنيا بشأن المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وغيره من الأضرار البيئة.

ر- ينبغي أن تتعاون الدول بفعالية في منع تغيير موقع أي أنشطة ومواد تسبب تدهورا شديدا للبيئة.

ز- من أجل حماية البيئة، تأخذ الدول على نطاق واسع بالنهج الوقائي، حسب قدراتها.

م- تقوم الدول بإخطار الدول الأخرى على الفور بأي كوارث طبيعية أو غيرها عن الحالات الطوارئ التي يحتمل أن تسفر عن آثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول التي تعاني من مشاكل اجتماعية. (الكنز .2009.ص 45-46).

متطلبات التنمية المستدامة في ليبيا:

ا- حقوق الإنسان:

وهي جملة ما اتفق عليه المجتمع الدولي بدءا في الحقّ في الحياة، وانتهاءً بالحقّ في بيئة نظيفة، كما يمثل ذلك ضرورة احترام الثقافات المحلية للشعوب والمجتمعات خاصة مع انتشار الشركات العابرة للقارات.

ب- حقوق العاملين:

تتمثل الحق في الرفاهية للعاملين في المؤسسة جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية، خاصة الحفاظ على حقوقهم وحريتهم وإشراكهم في عملية صنع القرار، هذا إضافة إلى تمتعهم بالرعاية الصحية والاجتماعية.

ج- حماية البيئة:

على المؤسسات أن تعمل على تحسين أدائها البيئي واستخدام تقنيات وأساليب الحدّ من التلوث والإنتاج.

د- اشراك المجتمع المحلي:

يجب على المؤسسة أن تعتبر نفسها جزءا من المجتمع المحلي، تعنى بقضاياه وتحافظ على قيمه وعاداته، ويجب ألا يتمّ ذلك فقط بواسطة أنشطة التبرعات الخيرية في مجالات، مثل الصحة والتعليم، ولكن يجب أن يتم من خلال الحوار المشترك بين مؤسسات الأعمال، والقوى الفاعلة في المجتمعات المحلية، بحيث تتحقق شراكة كاملة تسعى للحفاظ على حقوق كافة الأطراف.

هـ- العلاقات مع الموردين:

يجب على المؤسسات تقوية الروابط مع شبكة الموردين، من أجل نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية بينهم، كما يجب العمل على تعظيم الاستفادة من الموردين المحليين، ودعم قدراتهم الفنية والعلمية، كجزء من الاستجابة لحاجات المجتمع المحلي، وتوفير فرص العمل لأبنائه.(الزهراء .2014.ص 30-39).

أبعاد التنمية المستدامة في ليبيا:

للتنمية المستدامة عدة أبعاد اجتماعية ذات أهمية بالغة تدعم برامجها وتجعل منها منعرجا مهما في حياة المجتمعات المتقدة والنامية على حد سواء، وتعتمد خطط وبرامج الاستدامة في عملية التنمية على مستوى التطور الاجتماعي للدول،

ونمط الثقافة السائد لدى أفرادها، وانعكاسه على مدى نجاح وتحقيق تلك البرامج التي تعبر عن تلك الأبعاد التي سوف نستعرضها كالتالي:

1- البعد الاقتصادي :

ويستند هذا العنصر على كيفية زيادة رفاهية أفراد المجتمع إلى أقصى حد ممكن، والعمل بكل جدية للقضاء على الفقر من خلال الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية، مع مراعاة التوازن البيئي على المدى البعيد, بالإضافة إلى إيقاف تبديد واستنزاف الموارد، وتغيير نمط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي, كما تشمل عملية تقليص تبعية الدول النامية للدول المتقدمة المتحكمة في الأسواق العالمية, وخلق نوع من التوازن في التعليم والخدمات والموارد البشرية. (الزهراء .2014.ص 40-43).

2- البعد الاجتماعي:

وهو الجانب الإنساني ومتطلبات الحياة الكريمة للفرد، وتحقيق العدالة في خلق الفرص أمام الجميع في الحقوق المدنية والعيش الكريم، وتركز على المساواة في التوزيع، وخاصة في المناطق الريفية، وخفض حجم الهجرة للمدن الكبيرة, وتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع من مأوى ومياه الشرب، والصرف الصحي، وضمان حق المواطنة في التعليم والتدريب، والرعاية الصحية، ومساعدة الفقراء والمحتاجين, كما يشمل المساواة في العمل وفرص الحصول على الوظائف للنساء والرجال، والاستقرار السكاني, والمحاسبة السياسية للجميع دونما أي استثناء، أو مجاملة لأي مؤسسة أو قطاع .

3- البعد البيئي:

ويركز على الحفاظ على الموارد الطبيعية، والاهتمام بالبيئة عن طريق الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، والموارد المائية, وتعمل على دعم الاهتمام بالتربة، وعدم قطع الأشجار وحماية الغابات والاسماك، وفرض رقابة على الإفراط في استخدام المواد الكيميائية والمبيدات، التي تسبب تلوث الأغذية البشرية, إضافة إلى

الاهتمام بالموارد المائية، وتحسين نوعية المياه، وعدم استنزاف المياه الجوفية الغير متجددة, حماية المناخ من عملية الاحتباس الحراري، وحماية طبقة الأوزون الحامية للأرض, كما تشمل تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية. (الزهراء .2014.-45 -46).

4- البعد التكنولوجي:

وتعمل التنمية على استثمار التكنولوجيا في تدعيم برامجها التنموية من خلال التركيز على العناصر التنموية الآتية:

ا- استخدام التكنولوجيا الأنظف في المرافق الصناعية، والتي تسمح بالاستخدام الأمثل للطاقة الطبيعية من غير حدوث أي سلبيات ببيئية.

ب- الاعتماد على التكنولوجيا المحسنة وفرضها بسن قوانين صارمة.

ج- الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، والابتعاد عن المحروقات، والعمل على الحد من انتشار الغازات في الهواء لتجنب التلوث . (الزهراء .2014.ص 47-49).

معوقات برامج التنمية المستدامة في المجتمع الليبي:

1- القصور في الوعي والفهم تجاه التنمية المستدامة وبرامجها، فالكثير من الدول لا زالت لا تدرك معنى وأهمية التنمية المستدامة.

2- قلة الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية مما يزيد من صعوبة تطبيق برامج التنمية في بعض الدول النامية.

3- تضارب المصالح العامة للتنمية مع المصالح الشخصية للأشخاص المسؤولين في بعض الدول مما يعيق تللك البرامج أو يوقفها تماما.

4- عدم الاستقرار السياسي والتوتر الاجتماعي داخل الدولة والحروب الأهلية.

5- الفساد الاقتصادي والاجتماعي، والمتمثل في ضعف الاستثمار الداخلي وارتفاع الديون الخارجية وتدهور مستوى المعيشة.

6- القصور في إشباع الحاجات المادية الأساسية لأفراد المجتمع.

7- الاعتماد في الإنفاق على مصدر بشكل كبير وأساسي وهو البترول بشكل يستنزف الميزانية.

8- إنهاك ميزانية الدولة في المشاريع الكبرى، وبخطى متسارعة تحدثها برامج التنمية واستهلاك كبير للعملة الأجنبية.

9- تحول مشاريع التنمية في عملية تدوير العوائد النفطية للدول الغربية والتي تمثل السوق المتحكم في الاقتصاد العالمي .(بوبية .ص 10).

من خلال هذا السرد يتبين أن التنمية المستدامة تواجهها صعوبات على الصعيد الاجتماعي والثقافي بالدرجة الأولى، خاصة فيما يتعلق بدعم وتبني مشاريع التنمية, والإيمان بضرورة الإعداد للتنمية فهذه الدول يتسم أفرادها ببطء التغيير، ولو كان إيجابياً بالإضافة للتمسك بالعادات والتقاليد وسيطرة الثقافة التقليدية, كما أنها تصطدم بالجهل والأمية بين مجتمعاتها مما يجعل عملية المشاركة الإيجابية غاية في التعقيد, كذلك ضعف البنية الاقتصادية، وقلة الخبرة في مجال التصنيع، وقلة التكنولوجيا لدى مؤسساتها يصعب عملياتها التنموية, كما أن قلة مواردها الطبيعية تشكل عائقا كبيرا في طريقها نحو تحقيق أهدافها, ولا تنسى عوامل الوساطة والمحسوبية في اختيار الجهات المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية مما يزيد من احباط خطط التنمية في تلك الدول التي تصارع من أجل مجاراة ركب التقدم الاجتماعي والاقتصادي, كما نستدل على أن التنمية المستدامة هي عملية متكاملة ومنسقة تعتمد في نجاح برامجها، ويشترط وجود تكامل وتوازن لكل الأبعاد الاجتماعية وتسخيرها لإحداث دفعات تنموية قوية من شأنها أن تعطي المجتمعات حياة أكثر تطورا في كل المجالات المتاحة.

التحديات التي تواجه عملية تخطيط برامج التنمية المستدامة في ليبيا:

أ- تحديات داخلية:

وهي تلك الأنواع من الصعوبات التي ترتبط بالظروف السياسية والثقافية والعنصرية العرقية, التي تشكل عائقا أمام تلك المجتمعات.

ب- تحديات سياسية واجتماعية جديدة:

ويرتبط هذا النوع من الصعوبات نتيجة حدوث تغيرات في الأدوار الاجتماعية, وظهور الطبقات الاجتماعية والثقافية، والتي تحرص على تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية, إضافة لعملية استيراد التكنولوجيا المتقدمة (عبدالرحمن.2007.ص328).

ج- تحديات ثقافية:

هي تلك العناصر الثقافية التي ترتبط بطبيعة الدول النامية وخصائصها، والتي تأتي في مقدمتها التركيبة الاجتماعية, طبيعة الأسرة, القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع, لذلك لا بد من أن تستوعب التنمية في برامجها القيم الثقافية للمجتمع, خاصة فيما يتعلق بجهل المخططين للتنمية لتلك العناصر الثقافية التي تتمسك بالنظم التقليدية، وتتخوف من أشكال التغير والتحول ولو كان إيجابياً. (السنوسي.2006.ص.109).

د- تحديات ديموغرافية:

ا- حجم السكان والتغير الحادث على هذا الحجم من زيادة أو نقصان, وآثاره على توزيع السكان القادرين على المساهمة في المشاريع الإنتاجية.

ب- تركيب السكان وعدم توفر إحصائيات وبيانات دقيقة عن أفراد المجتمع والتعرف على خصائصهم النوعية, وتوزيعهم حسب المناطق المختلفة ونسبة القادرين منهم على الإنتاج. (السنوسي.2006.ص.109).

الشروط الواجب توفرها في عملية رسم خطط وبرامج التنمية المستدامة في المجتمع الليبي للخروج من حالة التخلف الاجتماعي والاقتصادي والتي من شانها تحقيق أكبر قدر ممكن من الارتقاء الاجتماعي والتي سوف نسردها كالآتي:

ا- وضوح الهدف، الأمر الذي يمكنها من أن تكون دائمة الحركة في اتجاه معين وهو اتجاه التنمية في كافة المجالات.

ب – وضوح تصور الأهداف التي يجب تحقيقها إذ لا بد في إطار هذا الهدف العام من وضع أهداف مرحلية لكل خطط التنمية وأن تكون هذه الأهداف ممكنة التحقيق من جهة، وتؤدي إلى الفاعلية في تحقيق الأهداف من جهة أخرى.

ج – التوازن وخاصة أثناء عملية تنفيذ برامج التنمية يتطلب قيام نوع من الموازنة بين الدقة في تقسيم العمل، وبين الاستجابة وتقوية الشعور بالمسؤولية لدى العاملين، لكي يكون الضبط ذاتيا بدلا من أن يكون آليا.

د- اختيار المجالات الأفضل للتنمية في ضوء السياسة العامة للدولة، الأمر الذي يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال وصولها إلى عائد أكبر خلال فترة زمنية محددة، أو من خلال بناء القواعد الأساسية للاقتصاد، أو من خلال تشغيلها لليد العاملة بنسبة أكبر.

هـ- مراعاة الدقة في اختيار المشروعات التي تنفذ في كل مجال، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة القيام بالدراسات اللازمة بما فيها من عناصر واقعية يمكن التثبت منها، وعناصر تَنَبُئِيةٍ تتوقف على العلم بحركة الحضارة العالمية، وآفات التقدم العلمي والتكنولوجي، ومسار التطور الاقتصادي, إضافة إلى ضرورة إدراكها بشكل سليم لحاجات الشعب وأولويات هذه الحاجات لهم.

و- تأسيس التنمية على مبدأ الاعتماد على النفس, وعلى الموارد الذاتية والعناصر البشرية الفعالة، والتي تعتمد على إيمان المواطنين واقتناعهم بأن التنمية ضرورية

لمصلحتهم, الأمر الذي يتطلب منهم السعي للارتقاء بمستواهم العلمي والصحي والمعيشي كشرط أساسي لانخراطهم في تنفيذ برامج التنمية وتحقيقها. (ابوالقاسم.2005.ص99).

من خلال هذا السرد يتبين أن الدول النامية بشكل عام وليبيا بشكل خاص تعاني على الصعيد الاجتماعي والثقافي بالدرجة الأولى خاصة فيما يتعلق بدعم وتبني مشاريع التنمية, والايمان بضرورة الإعداد للتنمية فهذه الدول يتسم أفرادها ببطء التغيير، ولو كان إيجابياً بالإضافة للتمسك بالعادات والتقاليد وسيطرة الثقافة التقليدية, كما أنها تصطدم بالجهل والأمية بين مجتمعاتها مما يجعل عملية المشاركة الإيجابية غاية في التعقيد, كذلك ضعف البنية الاقتصادية، وقلة الخبرة في مجال التصنيع، وقلة التكنولوجيا لدى مؤسساتها يصعب عملياتها التنموية, كما أن قلة مواردها الطبيعية تشكل عائقا كبيرا في طريقها نحو تحقيق أهدافها ,ولا تنسى عوامل الوساطة والمحسوبية في اختيار الجهات المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية، مما يزيد من إحباط خطط التنمية في تلك الدول التي تصارع من أجل تغيير حالة التخلف الاجتماعي الذي تعيش فيه من أجل مجاراة ركب التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

عرض النتائج:

من خلال العرض السابق لموضوع معوقات برامج التنمية المستدامة في ليبيا توصلت الورقة لمجموعة من النتائج تم إيجازها في الآتي:

1- التنمية الاجتماعية عملية منظمة ومقصودة تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع من خلال استثمار الطاقات البشرية والطبيعية المتاحة.

2- ترتبط التنمية الاجتماعية بمجموعة من العناصر الأساسية التي تضمن تحقيقيها لأهدافها يأتي في مقدمتها إقامة جهاز تخطيط رصين على أسس علمية.

3- يرتبط التخطيط بمجالات متعددة ترتبط بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الليبي، والتي تلعب دور اساسيا في دعم عجلة التنمية المستدامة.

4- ساهمت الأوضاع السياسية في ليبيا في عجز الدولة عن استثمار مواردها الهائلة، وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يفضي إلى تحسين مستويات المعيشة لأفرادها والتي لم تعتمد في ذلك على مواردها الطبيعية كأداة أساسية في تحقيق التغير المطلوب.

5-حققت ليبيا مستويات بسيطة من النمو الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بالإمكانيات المتاحة نتيجة الصعوبات التي تواجهها برامج التنمية المستدامة، والتي شكلت حجر عثرة أمام عجلة التنمية.

6- من أهم المعوقات للتنمية المستدامة في المجتمع الليبي انتشار الجهل والأمية فيما يتعلق بدور التنمية المستدامة وأهميتها للأجيال القادمة, كما أن بطء التغيير، والتمسك بالقيم السائدة التقليدية أثرت على الإيمان ببرامجها.

7- الاعتماد على التصدير، وقلة الخبرة في مجالات التصنيع, ونقص الكوادر المدربة كانت من أهم المعوقات الاقتصادية للتنمية المستدامة في ليبيا في اعتمادها على نمط الاقتصاد الأحادي والمعتمد على تصدير النفط فقط.

8- ساهمت الحرب والفوضى في ليبيا إبان ثورة فبراير في صعوبة تجاوز المعوقات البيئية للتنمية، وأثرت سلبا على الوضع البيئي بشكل بارز خاصة فيما يتعلق بالتلوث الناجم عن حرق الموانئ النفطية , وتكدس القمامة وكثرة الجثث.

9- من أهم المعوقات الإدارية للتخطيط والتنمية المستدامة في ليبيا التسيب الاداري، وضعف التخطيط وقلة الخبرة في مجال المشاريع التنموية وغياب إدارة الموارد المتاحة بشكل علمي مبرمج.

10- لعبت العوامل الاجتماعية والثقافية دورا أساسيا في التأثير على وضعية الأفراد في المجتمع الليبي، ودعم استجابتهم لبرامج التنمية المختلفة والتفاعل الإيجابي والوعي بأهمية التنمية للفرد والمجتمع .

التوصيات:

أ- زيادة الاهتمام بمشاريع التنمية الاجتماعية بشكل كبير من خلال دعم المؤسسات الاجتماعية ذات الطابع التنموي، وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها.

ب- إقامة الندوات التوعوية للتعريف بأهمية التخطيط والتنمية، ودورها في تحقيق رفاهية الفرد.

ج- تعديل القوانين والتشريعات بما يتماشى مع التطور الذي يشهده العالم هذه الأيام لضمان أقصى مستوى من تحقيق اهداف التنمية المستدامة وتحسين الأوضاع الاجتماعية للأفراد.

د- مواصلة عمليات التطوير الاجتماعي، والاستمرار في تنفيذ برامج التنمية المستدامة في كافة جوانب الحياة الاجتماعية في المجتمع الليبي.

هـ- ضرورة إشراك الأهالي في عمليات التنمية، واقناعهم بأهميتها لهم للحصول على حياة أفضل، فلا يمكن أن يكون الأفراد بمعزل عن التنمية.

و- دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا قبل الشروع في تنفيذ خطط وبرامج التنمية للوقوف على كافة المعوقات ومحاولة إيجاد حلول لها.

ع- إجراء البحوث والدراسات في مجال التنمية المستدامة وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه برامجها في دول العالم الثالث بشكل عام وليبيا بشكل خاص.

ر- الاستعانة بالخبرات في الدول المتقدمة، ومحاولة استضافتها بشكل دوري لتدريب العناصر الوطنية في مجال التنمية الاجتماعية، والتخطيط للاستفادة من تجاربهم في تأسيس قاعدة متينة يتم الانطلاق منها نحو تغيير شامل يحمل في طياته خطوات جادة لتحسين الأوضاع في ليبيا.

المراجع:

1- بومعراف فاطمة الزهراء. 2015. مساهمة المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة. جامعة محمد خيضر الجزائر.

2- ثروت شلبي. 1999 . التنمية الاجتماعية. منشورات كلية الآداب. جامعة بنها.

3- صالحة محمد السنوسي. بعض المعوقات الاجتماعية للتنمية الادارية.2006. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاريونس. كلية الآداب.

4- عبدالباسط محمد حسن.1977.التنمية الاجتماعية. ط2 .مكتبة وهبة, القاهرة.

5- عبدالله محمد عبدالرحمن.2007. علم الاجتماع الصناعي. ط2. الإسكندرية.

6- كوستيلو. 1982. التحضر في الشرق الأوسط. المنشأة العامة للنشر والتوزيع. طرابلس.

7- محمد شفيق. 1996. التنمية الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية.

- عبدالعزيز عبدالله الجلال.1998. تربية اليسر وتخلف التنمية.

8- عبدالله عبدالرحمن البريدي. 2016. قراءات في التنمية المستدامة. ط2. مكتبة العبيكان. الرياض.

9- مؤيد جزان. محاضرات في التنمية السياسية.

10- مصطفى عمر التير.1980. التنمية والتحديث. معهد الإنماء العربي. بنغازي.

11- محجوب عطية الفائدي.2004. علم الاجتماع الحضري.ط1. المكتب الوطني الحديث.

12- هناء عبد المعتمد عبدالله أبو القاسم .2005. الاستيطان السكاني وانعكاساته. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاريونس. كلية الآداب.

13- نبيل بوبية. 1994. ماهية التنمية. د ط. دت.

14- نزار بزن .1997. إدارة الحكم المحلي لخدمة التنمية البشرية المستدامة. برنامج الأمم المتحدة .

15- فراس جابر.2005. الوحدة السياسية العربية مدخل لتنمية شاملة .

16- لبنى الكنز. 2009. دور التنمية الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي. جامعة باجي مختار الجزائر.

17- ياسمينة زرنوح. 2005. إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر. كلية الآداب. الجزائر.